



الاتحاد البرلماني العربي



المملكة المغربية
البرلمان



قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية
الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي
لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع القدس الشريف

الوثيقة المرجعية

بمشاركة

(برنامج عمل خريطة طريق)

الرباط 14 كانون الأول / ديسمبر 2017

إنَّ رؤساء البرلمانات العربية وَمَنْ يمثِّلهم، المجتمعين في إطار قمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية، الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي المنعقدة يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 2017 بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، برئاسة معالي الأستاذ الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، لبحث التطورات الأخيرة المرتبطة بوضع مدينة القدس ومركزها ومقدساتها الدينية.

- تابعوا باستنكار القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل

المحتلة و نقل الولايات المتحدة الأمريكية لسفارتها إليها،

- وإذ يستحضرون واجههم في الدفاع عن القدس، المدينة والمقدسات، والتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهته للممارسات والإجراءات القمعية والعنصرية الإسرائيلية، وكفاحه التاريخي المشروع من أجل الاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمن حق العودة للأجئين،

- وبعد مناقشة الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية في سياق

إقليمي مضطرب، تستفيد منه بالأساس الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والقمعية،

- وانطلاقاً من واجهم السياسي كممثلين للشعوب العربية ومعبرين عن الرأي

العام في بلدانهم، فإنهم:

1. يرفضون قرار الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب جملةً وتفصيلاً

ويعبرون عن رفضهم المطلق المساس بالمكانة القانونية والسياسية والتاريخية لمدينة

القدس الفلسطينية المحتلة، معتبرين أن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة القدس المحتلة كعاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها باطلٌ وغير قانوني بل إنه عدوان سافر على حقوق الشعب الفلسطيني في عاصمة دولته الفلسطينية، فضلاً عن كونه وقوفاً مع الاحتلال والاستيطان، وهو ما من شأنه أن يدمر أي فرصة لإحلال السلام، ويعتبرونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية التي كفلت حقوق الشعب الفلسطيني.

2. يؤكدون أن القرار الصادر عن الرئيس الأمريكي، السيد دونالد ترامب، لا يترتب عليه أي أثر قانوني في المساس أو تغيير وضع القدس كأرض فلسطينية محتلة، وفق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي، وما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية في رأيها حول قضية جدار الفصل العنصري سنة 2004، وتحميل الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية عن الإطاحة بفرض عملية السلام، وما قد ينتج عن ذلك من فوضى وعدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط.

3. يرفضون رفضاً قاطعاً الطروحات الإسرائيلية القائلة بالقدس الكبرى، وأي طروحات أخرى لحل قضية القدس على أساس وضعها تحت وصاية دولية، ويشددون على أن القدس العربية، عاصمة دولة فلسطين، هي القدس بحدودها المعترف بها، والتي كانت قائمة قبل الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من حزيران/يونيو 1967، كما نص على ذلك القرار الأممي رقم 242، والقرار 2334 وعشرات القرارات الأخرى التي اعتبرت القدس المحتلة جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ويطالبون بفتح جميع أبواب المسجد الأقصى المبارك ورفض تحديد أعمار المصلين الذين يودون الدخول إلى المسجد وإعادة الأوضاع جميعها إلى ما كانت عليه قبل 14 تموز/ يوليو 2017،

4. يؤكدون على أن القدس بمسجدها الأقصى وجميع الأماكن المقدسة من كنائس ومساجد وأماكن تراثية هي ملك خالص للشعب الفلسطيني، بناها بحضارته وجهده وإمكاناته الذاتية وماله منذ نشأة المدينة، الأمر الذي أكدته القوانين والقرارات والمنظمات المعنية بما فيها منظمة اليونسكو،

5. يدعون الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدانة ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من إقرار قوانين عنصرية، خصوصاً مشروع القانون الجديد الذي أقره الكنيست الإسرائيلي تحت ما يسمى (القدس الموحدة) الذي يشكل انتهاكاً للقرارات الدولية ذات الصلة، ويضع عوائق جديدة أمام تحقيق السلام في المنطقة، ويحثون البرلمانات العربية على تقديم مشروع قرار بشأن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، إلى الدورة المقبلة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي،

6. يجددون التأكيد على دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله المشروع للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي لنيل كافة حقوقه في العودة، وإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من يونيو/حزيران عام 1967، ورفض أيّ مقترحاتٍ أو محاولاتٍ لفرض حل منقوص على الشعب الفلسطيني لا يلبى الحد الأدنى من حقوقه التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية،

7. يعبرون عن رفضهم الشديد لموقف الإدارة الأمريكية بشأن عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، داعين إلى التراجع عن هذه الخطوة التي تُعدُّ مكافأةً ودعمًا صارخين للاستيطان الإسرائيلي، مؤكدين رفضهم لكافة المحاولات الأمريكية للضغط على الجانب الفلسطيني، ويرون فيها ابتزازاً مرفوضاً، يتعارض مع دورها كوسيطٍ أو كراعٍ مفترضٍ لجهود إحياء عملية السلام، فلا يجوز الربط بين عدم التجديد لعمل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وحق دولة فلسطين في الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومطالبتها بإحالة جرائم الحرب الإسرائيلية من الاستيطان والأسرى وفرض الحقائق على الأرض والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى المجلس القضائي لفتح تحقيق قضائي،

8. يدينون قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي الاستمرار في مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية في أراضي دولة فلسطين المحتلة ، واستمرارها في توسيع "كتلة أدوميم" الاستيطانية وإعلانها عن تنفيذ الخطة E-1 شرقي القدس المحتلة التي تقسم الضفة الغربية إلى قسمين، ما يدمر إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة

للحياة، متواصلة جغرافيا ومستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعزل القدس بصورة تامة عن بقية مناطق الضفة الغربية،

9. يعربون عن الدعم الكامل للمصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وتوجيه الطاقات كافة لاستكمال مسيرة الاستقلال الناجز بعودة اللاجئين إلى ديارهم وإقامة دولتهم المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على كامل حدود الرابع من حزيران عام 1967، التي كانت أمل الشهداء، ولا تزال حُلْمَ الجرحى والأسرى بل حُلْمَ أبناء وبنات الشعب الفلسطيني كافة،

10. يطالب مؤتمر قمة رؤساء البرلمانات العربية، في دورتهم الاستثنائية هذه، وفي هذه الظروف الاستثنائية، الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، بتحمل مسؤولياتهما كاملة في حماية الإرث العمراني والمعالم الأثرية والتاريخية في فلسطين، وفي مقدمتها المسجد الأقصى من عمليات تغيير هويتها، أو تدميرها؛ وإعمال المواثيق والاتفاقيات الدولية بحماية التراث الإنساني في أزمته الاحتلال والحرب، خصوصاً اتفاقيات جنيف الصادرة سنة 1949، والبروتوكولان الإضافيان في الشق المتعلق بحماية الآثار التاريخية والثقافية والدينية،

11. يشيد المشاركون في مؤتمر القمة ويثمنون، ما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من موقع جلالته كرئيس للجنة القدس من جهود دولية دفاعاً عن القدس الشريف وصيانة معالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها وتجويد عدد من الخدمات المقدمة لهم في مجالات التعليم وترميم المآثر والتكفل الاجتماعي من خلال صندوق بيت مال القدس. كما يشيدون بما يقوم به

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز من جهود واتصالات دولية من أجل القدس، و بما يقوم جلالة الملك عبد الله الثاني بصفته صاحب الوصاية الشرعية على المقدسات في القدس الشريف،

12. يؤكدون على أن القضية الفلسطينية تسمو على ما سواها من قضايا

أخرى، ويدعون إلى العمل على حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية،

13. يدعون إلى العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني من

اجل تنفيذ قرارات القمم العربية وقرارات الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بمدينة القدس وأهلها من خلال بنك التنمية الإسلامي ووكالة بيت مال المسلمين، ودعوة شعوب الأمة العربية ومؤسساتها المدنية، الرسمية والشعبية والخاصة، إلى تقديم التبرعات وفق هذه الآلية من أجل حماية القدس في وجه الأخطار وسياسات التهويد التي تتعرض لها.

14. يكلفون لجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني المنبثقة عن الاتحاد

البرلماني العربي في دورته الثالثة والعشرين برئاسة معالي الأستاذ مرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، ورؤساء برلمانات كل من المغرب، والأردن، وفلسطين، والجزائر، بالقيام بزيارات لعدد من الدول والمؤسسات النافذة في القرار الدولي للقاء قادتها وبرلماناتها وذلك من أجل طرح موضوع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، ولشرح مخاطر القرار الأمريكي وتداعياته على الأمن والسلم الدوليين،

15. يلتزم المشاركون في الدورة بمتابعة الاتصالات اللازمة في إطار المنظمات

البرلمانية متعددة الأطراف، ومع البرلمانات الوطنية من أجل الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلية، لوقف إجراءاتها التعسفية اللاشريعة في المسجد الأقصى والقدس و الأراضي المحتلة كافة، ووقف الاستيطان ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني والجلوس إلى مفاوضات تحت رعاية دولية بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في آجال قريبة ووفق جدول زمني واضح،

16. يحيون صمود الشعب الفلسطيني بعامة، والمرابطين والمرابطات من أهل بيت المقدس بخاصة، الذين يحمون ويذودون عن الأماكن المقدسة والمعالم الحضارية والرمزية في مدينة القدس، ويترحمون على شهداء الأقصى، ويتمنون الشفاء العاجل للجرحى والحرية للأسرى، ويثمنون عالياً تزايد مظاهر المساندة والتأييد الشعبي العربي والإسلامي والدولي لهبة الشعب الفلسطيني وكفاحه الوطني المشروع،

17. يدعون إلى الضغط على إسرائيل من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين، وإخلاء سبيل البرلمانيين الفلسطينيين المعتقلين في سجون الاحتلال أو الموقوفين إدارياً مما يستوجب موقفاً رادعاً من قبل البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي.

18. يطالبون دول العالم بالالتزام وتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم 478 الصادر في 29-8-1980 الذي أكد عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس ودعوة الدول الى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة، الى جانب قرارات مجلس الأمن: 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و476 (1980)، و2334 (2016)،

19. يطالبون الحكومات العربية بتنفيذ قرارات القمم العربية الخاصة بالقدس، وخاصة قرار مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقد في عمان خلال الفترة 25-27 \ 11 \ 1980، الذي طالب بقطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بها كعاصمة لإسرائيل، (فقرة 12 من البند ثالثاً من القرار تنص: التصدي للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل: قطع جميع العلاقات مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها)، وأكدته قمة بغداد في العام 1990 وقمة القاهرة عام 2000،

20. يؤكدون على ضرورة تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بمدينة القدس، خصوصاً المؤتمر الذي عقد في الكويت في كانون الثاني عام 2014 والمؤتمر الطارئ/ تموز 2017،

21. يكلفون الفريق القانوني في الاتحاد البرلماني العربي المشكل بموجب قرار المؤتمر 23، إعداد مذكرة قانونية والاستعانة بخبرات عربية ودولية للتصدي لهذا القرار الأمريكي الأخير، وقانون الكونغرس الأمريكي عام 1995 بنقل السفارة الأمريكية إليها والاعتراف بها عاصمة لدولة الاحتلال،

22. يدعون إلى العمل، في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، بالتماس حكومات البرلمانات الأعضاء في الاتحاد بالتزام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بمدينة القدس: 252 (1968)، 267 (1969)، 465 و 476 و 478 (1980)، 2334 (2016)، التي تعتبر كل الإجراءات والقوانين الإسرائيلية المستهدفة تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس ومقدساتها وهويتها وتركيبها الديمغرافية، لاغية وباطلة، وتنص على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، والتي تعتبر أيضاً أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967،

23. يؤكّدون على دعم المساعي الفلسطينية والعربية بالزام الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 19\67 الصادر عام 2012 وبأغلبية ساحقة من دول العالم،

24. يدعون إلى تسريع عمليات توأمة المدن العربية مع مدينة القدس، من خلال إصدار تشريعات وقرارات عربية تحقق هذا الهدف تنفيذاً لقرارات الاتحاد البرلماني العربي خاصة المؤتمر رقم 19،

25. يدعون إلى تعزيز وإحكام المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، والالتزام بجميع قرارات جامعة الدول العربية التي تحرم كافة أشكال التطبيع مع دولة الاحتلال، ومقاطعة كافة منتجاته، ومساندة حركة المقاطعة العالمية وعلى رأسها B.D.S طريقاً للتصدي لسياسة الاحتلال العنصرية، لمواجهة ما تقوم به إسرائيل في حربها المفتوحة ضد الشعب الفلسطيني ومدينة القدس.

26. يدعون جماهير الأمة العربية وشُعوبها وقطاعات الأعمال كافة لمقاطعة البضائع الأمريكية، حتى تعود الإدارة الأمريكية عن قرارها العدواني على القدس، وذلك من خلال خطة عربية متكاملة تسهم البرلمانات العربية في وضعها،

27. يدعون إلى إقرار خطة إعلامية برلمانية عربية بمخاطبة البرلمانات العالمية والاتحادات والمليقيات البرلمانية الإقليمية والدولية بشكل منتظم لشرح الانتهاكات الإسرائيلية التي تتعرض لها مدينة القدس بأهلها ومساجدها وكنائسها وتراثها الحضاري والإنساني،

28. يدعون إلى وضع خطة برامجية تعليمية في المدارس والجامعات العربية للتعريف بمدينة القدس وتاريخها ومكانتها لدى الأمتين العربية والإسلامية في وجه سياسة التزوير الإسرائيلية.

29. يعربون عن تقديرهم وشكرهم للمملكة المغربية، ملكاً وشعباً وبرلماناً وحكومةً على استضافة هذا المؤتمر الطارئ للاتحاد، وتوفير كل أسباب نجاحه. كما يؤكدون الدور الثابت والمركزي للمملكة التي يرأس عاهاها جلاله الملك محمد السادس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود أهلها،

وحرر في الرباط، في 14 كانون الأول/ ديسمبر 2017